



الدورة الثانية والأربعون لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

مداخلة شفوية مشتركة تقدمها

مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وبديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وهي منظمات غير حكومية تتمتع بالصفة الاستشارية الخاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

البند الثاني - التقرير الشفوي المحدث الذي قدمته المفوضة السامية حول لجنة التحقيق بشأن غزة

#### المناقشة العامة

11 أيلول/سبتمبر 2019

شكراً لكم، سيدتي الرئيسة، سيادة المفوضة السامية

إننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التدهور المستمر للأوضاع في قطاع غزة في مختلف مناحي الحياة نتيجة للإغلاق والحصار طويل الأمد الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على غزة منذ 12 عاماً. هذا الحصار، الذي حول قطاع غزة، إلى مكان لا يصلح للحياة، يمكن أن يصل لمرتببة العقوبات الجماعية غير المشروعة في القانون الدولي، وقد كان غائباً عن التقرير المحدث الذي قدمته المفوضة السامية لحقوق الإنسان أمام المجلس في بداية الجلسة الثانية والأربعين، رغم أنه يُشكّل أحد الأسباب الجوهرية الجذرية التي تقف وراء مسيرات العودة الكبرى.

الفلسطينيون، بغزة، بمن فيهم الأطفال، ما زالوا يمارسون حقهم في التجمع السلمي منذ يوم 30 آذار/مارس من العام الماضي، الذي يكفله لهم القانون الدولي، ويحتجون على الإغلاق والحصار الذي تفرضه عليهم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، دون وجه مشروع، ويدعون إلى إعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف؛ بما فيها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم.

أصحاب السعادة،

لا تفتأ الأمم المتحدة تُحذر، منذ العام 2012، من أن غزة ستُصبح غير صالحة للحياة بحلول العام 2020. وفي هذا اليوم، أفضى الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ 12 عاماً إلى مستويات لا نظير لها من الاعتماد على المعونات، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر، والبطالة، ونقشي الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة، واليأس. وبات القطاع الصحي في غزة على شفا الانهيار، وتواجه المستشفيات نقصاً في الأدوية وهي عاجزة عن تقديم العلاج لآلاف من الإصابات الناجمة عن المظاهرات. ونتيجةً لذلك، باتت، غزة، مكاناً غير قابل بالفعل للحياة.

دعت لجنة التحقيق، إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لرفع الحصار على الفور. نحن، نحثُ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على تحديد إطار زمني واضح لتنفيذ توصيات اللجنة. ونحثُ الدول الأعضاء على السعي لتحقيق العدالة الدولية، والمساءلة؛ ودعوة المحكمة الجنائية الدولية إلى فتح تحقيق في الحالة في فلسطين.

شكراً لكم.